

نداء للعمل لإنهاء العمل  
القسري والرق الحديث  
والإتجار بالبشر

## نداء للعمل لإنهاء العمل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر

نحن، زعماء مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء والدول المراقبة في الأمم المتحدة (ومن يمثلنا)، المُجمعون على التزامنا بإنهاء العمل القسري، والرق الحديث، والاتجار بالبشر، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال في العالم بحلول 2030؛

**نقف متحدين** بالتزامنا بمكافحة استغلال البشر لأغراض العمل بالإجبار والجنس من أجل الربح المادي باستعمال القوة أو أشكال أخرى من الإكراه أو الاحتيايل، سواء كنا نصف هذه الخدمة الإجبارية بالاتجار بالبشر أو الرق الحديث أو العمل القسري.

**وندرك** بأن تلك الجرائم لا تعترف بحدود جغرافية ولا بسلطات قانونية، ولا بكرامة البشر أو قيمتهم. هذا الاستغلال للبشر يدمر حياة الأفراد، ويضعف أمن المجتمعات، ويُقوّض ازدهار الأمم.

**ونؤكد** عزمنا على تطبيق العدالة على أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم ويستغلون غيرهم من بني البشر، الذين غالباً ما يكونون في أكثر المراحل ضعفاً في حياتهم، من أجل مكاسب مادية أو شخصية.

**ونقرّ، وبقلق بالغ،** فداحة المشكلة، ونؤكد على الحاجة لتسريع وتيرة العمل على المستويين الوطني والدولي للقضاء عليها.

**وندرك** تحقيق تقدم في التصدي لتلك المسألة على الصعيد العالمي، لكن لا تزال هناك تحديات جمة في مختلف أرجاء العالم.

**ونرحب** بالمراجعة المرتقبة لخطة العمل الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبالجهود المتواصلة التي تبذلها المؤسسات والمنظمات والتحالفات المنخرطة بمكافحة العمل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمالة الأطفال؛ ونجدد التأكيد على تأييدنا لما تقوم به تلك الجهات.

**ونتعهد بأن نكون في طليعة** مكافحة هذه الأشكال من الاستغلال، وذلك بتعزيز الجهود المتممة التي نبذلها في بلداننا، بالتعاون الوثيق والعمل المشترك فيما بيننا ومع شركاء دوليين آخرين، كي نتمكن معاً من القضاء نهائياً على تلك الجرائم البشعة.

وبناء على ذلك فإننا:

1. **نتفق** على أننا، وبما ينسجم مع واجباتنا الوطنية والدولية، ولكي نحقق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وخاصة الهدف 7.8 بحلول عام 2030، بتوفير الدعم المناسب، سنسعى لتحقيق ما يلي:

أ. **المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات والأطر الدولية ذات الصلة وضمن تطبيقها بشكل فعال.** ذلك يشمل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة جرائم الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية، وكذلك من خلال تطوير وتسريع التطبيق الفعال لقوانيننا المحلية، وذلك لضمان عدم السكوت أبداً في مجتمعاتنا عن ممارسات العمل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

ب. **صياغة ونشر استراتيجيات وطنية من شأنها:**

- وضع نهج شامل يغطي العناصر الأساسية الأربعة: المحاكمة والحماية والوقاية والشرطة؛ مع التركيز على المسببات الأساسية لتلك الممارسات وكذلك الاستجابة لدى حدوثها؛
- اتخاذ خطوات لقياس ومراقبة انتشار كافة أشكال الاستغلال تلك، ونشر البيانات بشأنها والاستجابة لدى حدوثها، وبما يلائم الظروف المحلية؛
- تشجيع التعاون بين كافة الأطراف المعنية اللازمة من أجل المنع والاستجابة بفعالية لهذه الممارسات؛ يشمل ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني وأجهزة تطبيق القانون وغيرها من المؤسسات التي تتعامل مباشرة مع هذه الممارسات؛
- زيادة التوعية وتحسين الفهم لتلك المسائل بين عامة الناس والمجتمعات المعرضة للاستغلال.

ج. **تقوية طرق استجابة أجهزة تطبيق القانون والعدالة الجنائية** بهدف تعزيز القدرة سريعا على التعرف على النشاط الإجرامي والتحقيق فيه ومنع وقوعه؛ وتقوية التعاون القضائي الدولي، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة القضائية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛ وتقديم المذنبين لمواجهة العدالة من خلال تطبيق عقوبات صارمة بالشكل الكافي بما ينسجم مع واجباتنا القانونية.

د. **إعطاء الأولوية للضحايا**، بما في ذلك وضع آليات فعالة للمساعدة في ضمان تحديد كافة الضحايا، وتوفير الحماية لهم، وضمن توفير العدالة والدعم المناسب لهم؛ وعدم الإجحاف في معاقبتهم على أعمال غير قانونية أُرغموا على ارتكابها كنتيجة مباشرة للاستغلال الذين تعرضوا له.

هـ. **القضاء على العمل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمالة الأطفال في اقتصادات بلداننا** (الرسمية وغير الرسمية على حد سواء) عن طريق تطوير السياسات أو الأطر التنظيمية، وفق ما هو ملائم، والعمل مع الشركات التجارية للتخلص من تلك الممارسات من سلاسل التوريد العالمية؛ وفي نفس الوقت، معالجة ممارسات المشتريات الحكومية، وبناء ثقافة لتوعية المستهلكين تدعم ذلك الإجراء وتشجع على العمل الكريم.

و. **تقوية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي**، ويشمل ذلك، وفق ما هو ملائم: تيسير تبادل البيانات، ودعم التعاون القانوني الدولي خلال التحقيقات والمحاكمات، ومنع توفير ملاذات آمنة للمجرمين، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون في مجال تحديد الضحايا وحمايتهم وإعادة دمجهم في المجتمع وإعادتهم إلى أوطانهم، وتوفير الدعم الفني والمالي للشركاء.

2. **الدعوة لتعزيز التعاون الدولي للتصدي للعمل القسري والرق الحديث والإتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمالة الأطفال**، وعلى وجه الخصوص:

أ. **حث الأمم المتحدة على جعل تلك القضية من أولوياتها على امتداد دعواتها الثلاث: الأمن وحقوق الإنسان والتنمية**، استناداً بوجه خاص على دور المنظمة كسكرتاريا للاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة، وعلى أن يضطلع الأمين العام بدور قيادي لتحسين ترابط الاستجابة.

ب. **تأكيد أكبر على الحاجة لبناء قاعدة الأدلة والتشجيع على المزيد من الشفافية وتبادل البيانات بين المؤسسات والمنظمات.**

ج. **عمل الأطراف المانحة والمؤسسات المالية الدولية على تعزيز التعاون فيما بينها ومعالجة الفجوة في تأمين الموارد**، وبناء القدرة على الاستجابة الفعالة، بما في ذلك الاستعانة بالموارد من القطاع الخاص.

د. **تعزيز التعاون الدولي بشأن تطبيق القانون** لوضع حد لإفلات الجماعات الإجرامية من العقاب، بما فيها المنظمات الإجرامية العبر وطنية، والأفراد والمسؤولين الحكوميين المتواطئين.

هـ. **زيادة التركيز والتعاون حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل الدوافع إلى العمل القسري والرق الحديث والإتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمالة الأطفال**، ولحماية الفئات الأكثر عرضة لتلك الممارسات، بمن فيهم المتضررين من الصراعات والأوضاع الإنسانية، والأفراد المرتحلين، والجماعات المهمشة، والنساء والأطفال.

و. **ضمان حصول الضحايا على الدعم الذي يحتاجونه لاستعادة أوضاعهم الطبيعية**، بما في ذلك من خلال تنسيق حماية الضحايا بشكل أفضل لكي يحصلوا على الدعم الملائم والخدمات الملائمة لإعادة إدماجهم في المجتمع من أجل تقليل مخاطر استغلالهم مجدداً.

ز. **الالتزام بتقييم التقدم الذي نحرزه نحو تحقيق هذه الأهداف بشفافية**، بما في ذلك من خلال نشر استراتيجياتنا الوطنية أو التقارير حول سير العمل بهذا الصدد سنوياً، وكذلك عن طريق إعداد التقارير عن التقدم تجاه تحقيق الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة كجزء من عملية المتابعة والمراجعة الأعم من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.